

Distr.: General  
24 May 2002  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة السادسة والخمسون  
البند ١٦٦ من جدول الأعمال  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

### رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لتوجيه نظرهم إلى بعض الوثائق المزعجة للغاية التي اكتشفتها إسرائيل مؤخراً والتي تشكل دليلاً واضحاً على أن السلطة الفلسطينية ورئيسها، ياسر عرفات، يشاركان بشكل مباشر ونشط في تنظيم أعمال الإرهاب الموجهة ضد المدنيين الإسرائيليين وفي التحريض عليها وتمويلها.

والعديد من هذه الوثائق مكتوب على ورق يحمل الترويسة الفلسطينية الرسمية بل إن عدداً منها يتضمن توقيع الرئيس ياسر عرفات نفسه. وصور الوثائق الأصلية وترجماتها فضلاً عن المواد الأخرى التي تكشفها القوات الإسرائيلية باستمرار، متاحة على الموقع الشبكي لكل من قوات الدفاع الإسرائيلية (<http://www.idf.il>) ووزارة الخارجية الإسرائيلية (<http://www.mfa.gov.il>). ونحن نحث الوفود على مشاهدتها على شبكة الإنترنت في شكلها الأصلي. وتوضع المعلومات الجديدة بانتظام، بعد كشفها، على هذين الموقعين الشبكيين.

وتتمثل وثيقة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في بيان أصدره مكتب الرئيس عرفات موجه إلى زعماء مجتمع العرب الإسرائيليين يحثهم فيها على استخدام العنف والإرهاب لتحرير "المدن المحتلة منذ عام ١٩٤٨". ويحضهم على "أن يرسموا بالدم خريطة وطن واحد" ويتعهد بأن تستمر الانتفاضة على مدى أجيال. وتمثل هذه الرسالة دليلاً واضحاً لا على أن الرئيس عرفات يشجع على استخدام العنف ضد الإسرائيليين فحسب، بل إن إشارته إلى أراضي "عام ١٩٤٨" تبين أنه غير مهتم بتسوية سياسية سلمية على

أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى أساس رؤية الدولتين المشار إليها في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وإنما فقط في "ثورة حتى النصر".

وتتمثل وثيقة أخرى، كتبت على ترويسة "قوات شهداء الأقصى" واكتشفت بمجمع الرئيس عرفات برام الله في مكاتب فؤاد شبكي رئيس موظفي المشتريات والتمويل في السلطة الفلسطينية، في طلب أموال لعمليات الأقصى الإرهابية. وتتضمن قائمة المصروفات رصاص لبنادق الكلاشينكوف والـ M-16 ومواد إلكترونية ومواد كيميائية ومواد تفجير ومتفجرات. وتتضمن الوثيقة كذلك حسابات للتكاليف الشهرية لحملة التفجيرات التي تقوم بها مجموعة الأقصى، بالاستناد إلى تقدير أن تكلفة كل متفجر تبلغ ٧٠٠ شيكل وأن معدل التفجيرات المستصوب يتراوح بين ٥ و ٩ انفجارات في الأسبوع ويطلب في الوثيقة أيضا تمويل المصنقات وغير ذلك من المواد الترويجية التي تقوم بالدعاية لأعمال المفجرين الانتحاريين وتمجدها. وتجدد الإشارة إلى أن وزارة خارجية الولايات المتحدة قد وضعت كتائب الأقصى على قائمتها بالمنظمات الإرهابية الأجنبية.

كما تبين الروابط المالية بين السلطة الفلسطينية وإرهابيين معروفين في وثيقة أخرى يطلب فيها تقديم المعونة المالية لثلاثة إرهابيين فلسطينيين. وأحد الرجال المذكورين هو رائد الكرمي قائد خلية إرهابية في طولكرم كان مسؤولا عن عدد من الهجمات على المدنيين الإسرائيليين وعن وفاة ستة إسرائيليين على الأقل، بمن فيهم مطعميان إسرائيليان اختطفوا وقتلا في حادثة أشير إليها في رسالتي المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (A/55/748-S/2001/81). وقد وافق الرئيس عرفات على الطلب حيث أصدر بخط يده تعليمات للخبز الفلسطينية بتخصيص ٦٠٠ دولار (من دولارات الولايات المتحدة) لكل من الثلاثة ويأتي تحت تلك التعليمات مباشرة توقيع الرئيس ذاته.

ولا تشكل الوثائق التي أشرت إليها أعلاه سوى جزء من المواد التي اكتشفت في مجمع الرئيس عرفات وفي أماكن أخرى في الأسابيع الأخيرة. وهي تمثل مجمعة، دليلا قاطعا على أن الحملة الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين تديرها وتنسقها قيادة السلطة الفلسطينية. وهي تبين كذلك أنه جرى تحويل أموال لمصروفات الإرهابيين وعملياتهم من خزائن السلطة الفلسطينية إلى زعماء الخلايا الإرهابية بموافقة كتابية صريحة من الرئيس عرفات؛ وأن طلبات تمويل الذخائر والمتفجرات تقدم إلى الرئيس عرفات ونوابه وتجري الموافقة عليها من قبلهم؛ وأن الرئيس عرفات يشجع شخصا العنف والإرهاب ضد إسرائيل ويحرض عليه.

وينبغي أن يواجه المجتمع الدولي اكتشاف هذه الأدلة بأقصى قدر من القلق. فهذه الأدلة، بالإضافة إلى جوانب معروفة أخرى عن مشاركة السلطة الفلسطينية في الإرهاب -

مثل استخدام وسائل الإعلام الرسمية والنظام التعليمي للتحريض على العنف والإرهاب، وسياسة الباب الدوار المتمثلة في اعتقال الإرهابيين ثم الإفراج عنهم بعد ذلك وتمجيد الانتحار والقتل الجماعي في المجتمع الفلسطيني - تثبت أن السلطة الفلسطينية ورئيسها قد تخليا أساسا وبوقاحة عن جميع التزاماتهما بنقد استخدام الإرهاب والعنف.

والتساؤلات الخطيرة حول سلوك السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات التي تثيرها هذه الوثائق لا يمكن تجاهلها بارتياح. فهي تبرز إلى أي حد من الاستعجال يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة ممارسة ضغوط لإرغام القيادة الفلسطينية على وضع حد، مرة وإلى الأبد، لاستراتيجية الإرهاب التي تعتمد عليها وذلك وفقا لالتزاماتها الموقعة وللقانون الدولي وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ١٦٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا لانكري

الممثل الدائم